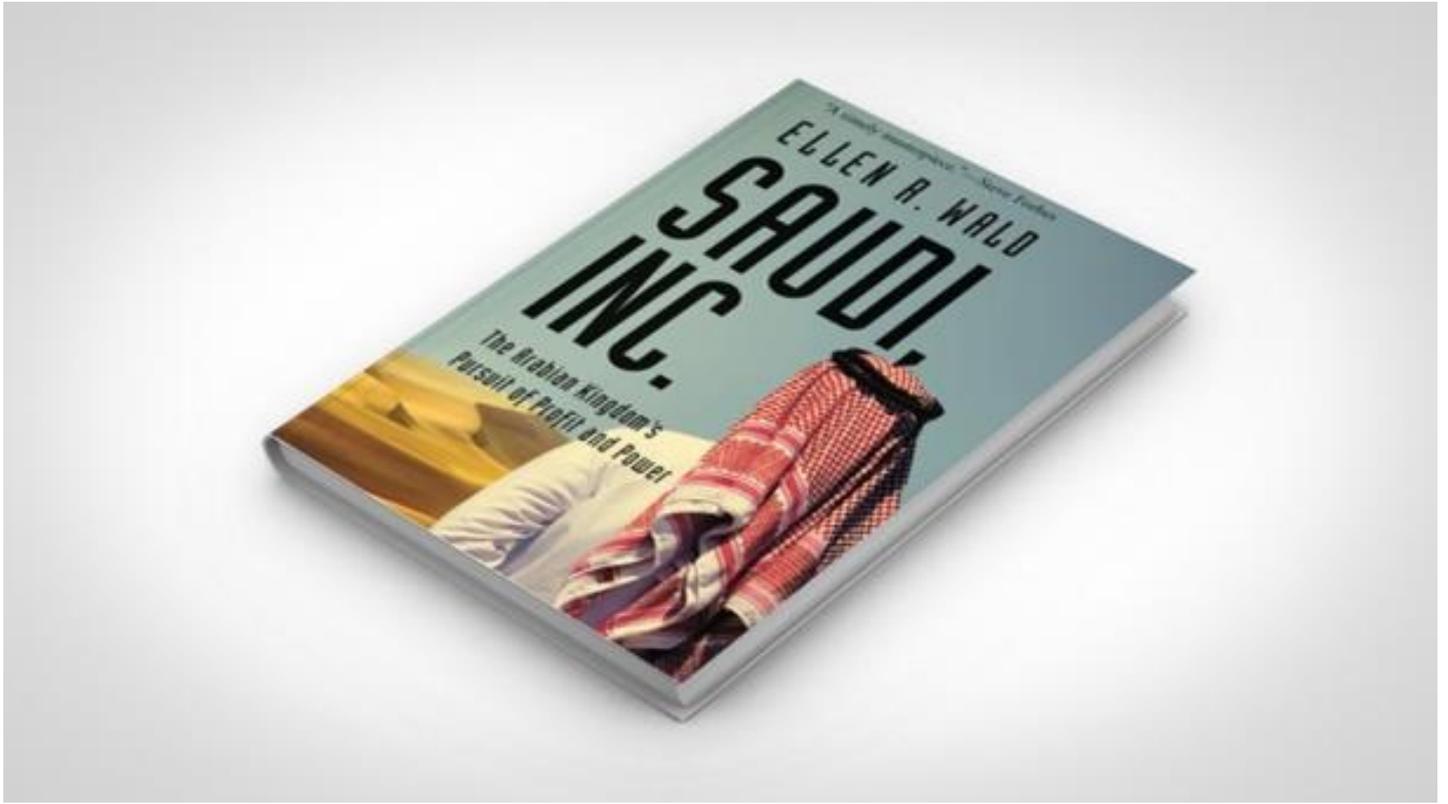


مراجعات كتب

الشركة السعودية لإلين والد

الحواس تقنية*

6 نوفمبر / تشرين الثاني 2018



أرامكو مصدر ثراء السعودية وقوتها (الجزيرة)

مقدمة

في 2016، قرَّر ولي ولي العهد، آنذاك، محمد بن سلمان، طرح شركة أرامكو النفطية السعودية للاكتتاب في الأسواق المالية بصفته رئيساً لمجلسها الأعلى، بغرض تحصيل نحو 100 مليار دولار من بيع 5 بالمئة من أسهم الشركة، ليستثمرها في خطته الاقتصادية التي تنشد إخراج المملكة من الاعتماد شبه الكلي على مداخل النفط في مصروفاتها، وإيجاد مداخل من مصادر أخرى، تستند إلى تنويع الاقتصاد بتشجيع المبادرة الخاصة وجذب الاستثمارات الدولية، والمراهنة على الموارد المستدامة مثل التعليم والتكنولوجيا.

يعد القرار، وإن تم تأجيله مؤخراً بتدخل من الملك سلمان كما نقلت وكالة رويترز، تحولاً معاكساً للمسار الذي درجت عليه المملكة في التعامل مع أرامكو، وهو السعي الحثيث منذ إنشائها في نهاية الثلاثينات من القرن الماضي إلى الامتلاك الحصري لها، وستغيّر تداعياته إن تمسكت قيادة المملكة بتطبيقه شكل المملكة المعهود.

للبحث عن هذه التداعيات، نحتاج إلى فحص الترابطات التي تكونت بين المملكة وشركة أرامكو في المنظر التاريخي، حتى نتبين مدى التشابك القائم بينهما، وعلاقات التأثير والتأثر التي ستنتج عن أي تحول يحصل لأي منهما.

لا شيء يعلو على الربح

يسعفنا كتاب "الشركة السعودية: سعي المملكة العربية للربح والسلطة" للكاتبة إلين والد، الصادر عن بيغاسوس للكتب، في ربيع 2018، بمنظور تاريخي عن الترابطات بين قيام المملكة وتحديثها والتحويلات التي عرفتتها شركة أرامكو.

استعانت الكاتبة للجواب على هذا السؤال بمستندات الخارجية الأميركية والحوارات مع قيادات الشركة والعاملين فيها والكتابات التي تطرقت للموضوع، وتوصلت إلى عدد من الخلاصات شيدت عليها الكتاب:

1- كل ما ينفج أرامكو ينفج السعودية.

2- الربح هو الهدف الوحيد للشركة وتجنب خلطه بأي اعتبارات سياسية.

3- السعي المتدرج لرفع مداخيل المملكة من أرباح الشركة وامتلاك أصولها.

4- الجمع بين امتلاك الشركة والخبرات التقنية والتسييرية المتراكمة منذ تأسيسها.

5- الفصل التام بين تسيير الشركة بمنطقة الأعمال وتعظيم الأرباح وملكية الحكومة السعودية لها.

6- تفادي الدخول في صراع مكشوف مع الولايات المتحدة حول أرامكو.

يعج الكتاب بالقصص والتفاصيل للتدليل على هذه الأفكار الرئيسية، حتى كأنه فيلم سينمائي، لكن هناك بعض الأحداث التي أوردتها والتفسيرات المقدمة لها، تبدو مبتكرة وقوية في التدليل على المراد.

الحدث الأول، هو تجربة مصدق في تأمين النفط الإيراني في الخمسينات من القرن الماضي، وقد كانت النتيجة كارثية. استعانت الشركة البريطانية للبتترول التي كانت تستغل البترول الإيراني بحكومتها لفرض حصار على تصدير النفط الإيراني، فواجه الاقتصاد صعوبات أحدثت اضطرابات اجتماعية وسياسية أضعفت مصدق. ولم يكن الانقلاب البريطاني/الأميركي عليه، في نظر الكاتبة، إلا رصاصة الرحمة التي تلت موته السياسي.

كانت السعودية تراقب ذلك، واستخلصت درسين: ينبغي تفادي التأمين لأن نتائجه ستكون سلبية على سلامة الشركات البترولية وفعاليتها وعلى قدرة الدول على تسويق البترول إلى الأسواق الخارجية. وقد التزمت قيادة المملكة بهذه الخلاصة بعد ذلك، وجعلتها سياسة ثابتة.

من جانب آخر، استعانت المملكة بالخوف الذي أثاره تأمين مصدق للنفط الإيراني للضغط على الشركات الأميركية المالكة لأرامكو لتحصيل تنازلات ترفع نسبة أرباحها من مداخيلها.

ورث وزير النفط السعودي في السبعينات، أحمد زكي يماني، هذه الخبرة، واستعملها بمهارته القانونية ليحقق هدفين كانت القيادة السعودية تضعهما دائماً نصب أعينها: امتلاك الشركة ورفع أرباحها.

كانت أرامكو موزعة بين أربع شركات أميركية: إكسون وشيفرون وتكساكو وموبيل، بنسب حسب التتالي: 30، 30، 30، 10. وكانت استراتيجية يمانى امتلاك الحصص جميعاً مع تفادي التأميم.

يلقي الكتاب ضوءاً جديداً على دور السعودية في وقف تصدير النفط الذي أفرته الدول العربية في أوبك رداً على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في حرب 73. تختلف الكاتبة مع النظرة السائدة التي تفسر سلوك المملكة المساند لحظر تصدير النفط لاعتبارات أيديولوجية تتعلق بالتضامن العربي وتفسره باعتبارات تعظيم الربح التي تتمسك بها أرامكو. تستند الكاتبة في ذلك إلى أن خلال السبعينات كان هناك اتجاه دولي يضغط لرفع أسعار النفط، وكانت الدول الغربية تمانع. وقد كانت المملكة تريد رفع الأسعار حتى تحصل على مداخيل أكبر تستعملها في تحديث البلاد لكنها لم تجد الفرصة الملائمة للضغط على الشركات الأميركية المالكة لأرامكو وللضغط على الولايات المتحدة للقبول بالزيادة المنشودة. لكن حرب أكتوبر والدعم الأميركي لإسرائيل وما أثاره من سخط في الرأي العام العربي وقّر الفرصة المنتظرة التي استغلها يمانى في الضغط على الشركات الغربية والولايات المتحدة للقبول بالزيادة: وقد تحقق ذلك. علاوة على أن المملكة استعملت تلك الأموال التي حصلت عليها لشراء نحو 25 بالمئة من أصول الشركة.

تنبّه الكاتبة في تحليل هذه الأزمة إلى جانب رئيسي في استراتيجية السعودية حتى بات سمة من سماتها، وهو الابتعاد عن التطرف؛ فتذكر أن إيران وليبيا كانتا تضغطان للمطالبة برفع الأسعار إلى أقصى حد لكن المملكة كانت تعارض حتى تحافظ على استمرار الطلب على النفط لأن الأسعار المرتفعة جداً بمقاييس ذلك الوقت ليست مربحة على المدى الطويلة إذا جعلت الدول المستهلكة غير قادرة على الدفع واضطرت إلى التوقف عن الشراء.

تسرد الكاتبة أيضاً قصة حصلت عليها من أبحاثها وحواراتها، وهي التماس الولايات المتحدة من الملك فيصل، خلال الحظر النفطي، السماح لبارجة أميركية، رست بموانئ المملكة، بالتزود بالبترو، فلم يمانع فيصل، حتى لا يبدو متشدداً لا يراعي جوانب أخرى مهمة في علاقاته مع الولايات المتحدة.

تستنجد الكاتبة أن حرص السعودية على الاعتدال في المطالب تحكمه اعتبارات الربح التي تشكل القيمة الرئيسية لشركة أرامكو ولكنه الربح على المدى الطويل.

واصل يمانى استراتيجية القضم التي اعتمدها، فاشترى 60 بالمئة أخرى خلال السبعينات، ثم أخذ بقية الحصص مع بداية الثمانينات من القرن الماضي. وبذلك، باتت المملكة المالك الحصري لشركة أرامكو من خلال الممازجة بين الوسائل القانونية والضغط السياسية، مع الحفاظ على الخبرة التي راكمتها من الشركات الأميركية ودون الدخول في صراع مع الولايات المتحدة.

تشير الكاتبة إلى أن يمانى رغم نجاحه في تمليك السعودية شركة أرامكو أخفق في فهم آليات السوق. وتقدم دليلاً على ذلك، أن يمانى كان يعتقد أن قدرة السعودية على رفع الإنتاج أكثر من غيرها يجعلها الدولة المرجحة في السوق، وتتمكن بذلك من التحكم في الأسعار. لكن هذه الاستراتيجية فشلت في الثمانينات عندما انهارت الأسعار ولم تتمكن السعودية من رفعها، لأن ما تستطيعه هو إغراق السوق لخفض الأسعار أما خفض الإنتاج فليس بمقدورها إرغام الدول أو الشركات الأخرى على فعله حتى ترتفع الأسعار.

تستند الكاتبة إلى هذه الخبرة التي تشكّلت تاريخياً لتقديم تفسير جديد لرفض المملكة، في 2014، خفض الإنتاج لرفع الأسعار. نشير إلى أن التفسير السائد هو أنها كانت تريد إغراق السوق لخفض الإنتاج حتى تُلحق أضراراً بإيران وروسيا نظراً لخلافاتها السياسية معهما. تقول الكاتبة: إن وزير الطاقة السعودي، علي النعيمي، كان يفكر نفس التفكير الذي ورثه من يمانبي، وهو أن أرامكو تتجنب خلط السياسة بالربح، وأن رفضه خفض الإنتاج لم يكن من أجل تحقيق مكاسب سياسية بل من أجل الضغط على روسيا تحديداً حتى تأتي إلى طاولة التفاوض وتقبل توزيع حصص خفض الإنتاج على بقية الدول ولا تتحملها السعودية لوحدها؛ وهذا ما تحقق. وبعدها وافقت السعودية على المشاركة في خفض الإنتاج فارتفعت الأسعار.

انعدام اليقين

تقع أرامكو في قلب نشوء المملكة ورسوخها. أسهمت الأموال التي جنتها في إنشاء بنية حديثة من العمران والمواصلات والطرق، ونقل البلاد من نمط اقتصادي قائم على الزراعة إلى نمط قائم على الصناعة والخدمات، وإنشاء مراكز حضرية تعيش فيها غالبية السكان.

واستعملها الملك عبد العزيز في عقد الصفقة التاريخية مع الرئيس الأميركي، روزفلت: النفط مقابل الأمن. فكانت الركن الأساسي في ضمان أمن المملكة، وتوفير الدعم الغربي لها.

واستعانت بها المملكة في مواجهة المخاطر الإقليمية والدولية. تبرز مرحلتان بهذا الخصوص: مرحلة المد القومي خلال الحقبة الناصرية الذي تصدت له السعودية بتشكيل شبكة من التحالفات تحت عنوان الرابطة الإسلامية. ثم مرحلة الثورة الإيرانية التي كانت تتعهد بتغييرات تشمل كامل المنطقة تطيح بالأنظمة المتحالفة مع الغرب، فواجهتها المملكة بتحالفات تحت عناوين قومية مثل دعم العراق في حربه على إيران.

لعبت أرامكو أيضاً في مد المملكة بالإمكانات المالية التي تصدت بها لموجة الربيع العربي سواء بالداخل أو في منطقة الخليج أو في العالم العربي. سمحت مداخلها للملك عبد الله بصرف نحو 130 مليار دولار على الرواتب والنفقات لامتصاص السخط الشعبي (1)، وتقديم معونات للبحرين وعمان والأردن والمغرب لنفس الدواعي، ودعم انقلاب عبد الفتاح السيسي على الرئيس المصري المنتخب، محمد مرسي، بنحو 20 مليار دولار (2).

تبدلت الأوقات، فلم تعد أرامكو قادرة على توفير المصروفات الضرورية للدولة السعودية. لعدة أسباب، فمن جهة، انخفضت أسعار البترول نتيجة الأزمة الاقتصادية التي خفضت الطلب عليه، فلم تعد المملكة تحصل على مداخل ثابتة توازن مصروفاتها. يُقدّر صندوق النقد سعر البرميل الضروري للسعودية بنحو 80 دولاراً، لكن هذا السعر غير ثابت حالياً ويتأرجح غالباً نحو الأسفل. علاوة على أن عدد سكان المملكة تزايد فتزايدت متطلباتهم (3).

لم تعد الولايات بحاجة مثل السابق للنفط السعودي بل باتت شبه مكتفية ومصدرة له. تفقد بذلك السعودية الركن الذي قام عليه التوافق الاستراتيجي بينهما وهو الأمن مقابل النفط.

يفاقم ولي العد السعودي، محمد بن سلمان، بأسلوبه المتفرد والمتسرع والمغامر من المخاطر التي تواجه أرامكو. يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى قرارين مهمين اتخذهما، وهما: قرار الاكتتاب الذي أشرنا إليها سابقًا والخلط بين السياسي والاقتصادي الذي حرصت الشركة على عدم الوقوع فيه.

لم يمض أكثر من عامين على إعلان ابن سلمان اكتتاب أرامكو حتى قرر أبوه تعليق الأمر. يشير المحللون إلى عدد من الأسباب لذلك؛ أولها: أن الاكتتاب ينزع عن أرامكو طابع السرية الذي أحاطت به نفسها ويضطرها إلى القبول بالتدقيقات في حساباتها. وقد تكون لذلك تداعيات سياسية على العائلة الحاكمة. الثاني: تخشى المملكة أن الاكتتاب في بورصة غربية مثل نيويورك أو لندن قد يجعل أرامكو رهينة تقلب السياسة الغربية التي تتبدل مواقفها من السعودية حسب عدة اعتبارات منها حقوق الإنسان.

هذا الارتباك يدل على أن ابن سلمان كان متسرعاً في قراره ولم يضع في حسابه مختلف الاعتبارات.

لا يقل تفرد ابن سلمان في قراراته بخصوص أرامكو عن تسرعه. تحلّل ستراتفور هذا الجانب بالرجوع إلى سنة 2016 لما انخفضت أسعار النفط، وتقدم تحليلاً يختلف عن تحليل صاحبة كتاب الشركة السعودية الذي تطرقنا له سابقاً. كان وزير النفط، علي النعيمي، باعتباره تكنوقراط، متشبعاً بثقافة الشركة، يسعى إلى عقد اتفاق بخفض الإنتاج لرفع الأسعار لكن تدخل ابن سلمان أفضل مساعيه التي أوشكت على النجاح. أزيح النعيمي بعدها من منصب وزير النفط وحل مكانه خالد الفالح، التكنوقراط المقرب من الملك، فاستأنف مساعي التوصل إلى اتفاق على خفض الإنتاج. ومهما كان الأمر، فإن تعيين الفالح وقرار تعليق قرار اكتتاب أرامكو يدلان على أن الملك لا يزال يصون تقاليد شركة أرامكو من سياسات ابنه الجديدة (4).

عدم اليقين

توقفت الكاتبة في استعراضها لتاريخ أرامكو، عند سنة 2015، لأنها أرادت أن يكون الكتاب بالأساس تاريخياً لا يخوض في الشأن الجاري. قد يعتبره النقاد يتناول مرحلة ولّت أو تكاد ولن ينفع في تلمّس سمات المرحلة الجديدة. هذا صحيح في جانب منه لكن من جانب آخر يساعد الإطار الذي استخلصته الكاتبة من التطور التاريخي للشركة في تفسير الصراعات الدائرة بين الراغبين في الحفاظ عليها والساعين إلى تغييرها، وتأثير ذلك على موازين القوى داخل المملكة، كما ذكرنا مثال النعيمي والفالح.

استندت الكاتبة بشكل أساسي على الوثائق الأميركية لأن أرامكو رفضت كشف وثائقها حفاظاً على مبدأ السرية الذي تلتزم به. أفقد ذلك الكتاب جزءاً كبيراً من أهميته لأنه لم يتمكن من تأكيد معلومات أساسية مثل القيمة التي دفعتها السعودية لشراء أرامكو؛ حيث ذكرت الكاتبة مبلغ 2 مليار دولار لكنها لم تستطع التثبت منه من جهة سعودية موثوقة، أو توثيق الصراعات بين مختلف الأطراف السعودية في تحديد سياسة الشركة وخياراتها لتأكيد الفرضيات التي استندت الكاتبة إليها في تفسير التطور الذي عرفته شركة أرامكو.

***الحواس تقيية**، باحث بمركز الجزيرة للدراسات، مشرف على دراسات العالم العربي. حاصل على بكالوريوس إعلام. ترأس تحرير عدد من الصحف الجزائرية المستقلة. نشر عددا من المقالات والدراسات في الصحف والمجلات الجزائرية حول القضايا السياسية والاستراتيجية. شارك بأوراق بحثية في عدة مؤتمرات دولية حول الشؤون السياسية والاستراتيجية.

المراجع

(1)Dexter Filkins, A Saudi Prince's Quest to Remake the Middle East, New Yorker. April 9, 2018 (visited November 1, 2018)<https://www.newyorker.com/magazine/2018/04/09/a-saudi-princes-quest-to-remake-the-middle-east>

(2)Bruce Riedels Saudi Arabia is at its least stable in 50 years, Al-monitor, September 23, 2018 (visited November 1, 2018)<https://www.al-Monitor.com/pulse/originals/2018/09/saudi-arabia-stability-crown-prince-mohammed-bin-salman.html>

(3)Kevin Sullivan, In Saudi Arabia, unemployment and booming population drive growing poverty Washington post,December 3, 2012 (visited November 1, 2018)https://www.washingtonpost.com/world/in-saudi-arabia-unemployment-and-booming-population-drive-growinpoverty/2012/12/02/458e648c-3987-11e2-a263-f0ebffed2f15_story.html?utm_term=.85e29e6c2e23

(4) Saudi Aramco Fall Prey to a Prince's Politics, Stratfor, Jan 3, 2018
<https://worldview.stratfor.com/article/will-saudi-aramco-fall-prey-princes-politics>

انتهى